

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
وتقرير مراقب الحسابات عليها

 **KPMG** حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

حساب حسن

محاسبون ومستشارون

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات	١
قائمة المركز المالي المستقلة	٣
قائمة الدخل المستقلة	٤
قائمة الدخل الشامل المستقلة	٥
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة	٦
قائمة التدفقات النقدية المستقلة	٨
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة	٩

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٢٥ ٣٦ ٢٢ ١١ - ٢٥ ٣٦ ٢٢ ٠٠ (٢٠٢)
تليفاكس : ٢٥ ٣٦ ٢٣ ٠١ - ٢٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الأهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدى : ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي شركة جي بي أوتو

المقدمة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة جي بي أوتو "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا القوائم المالية المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

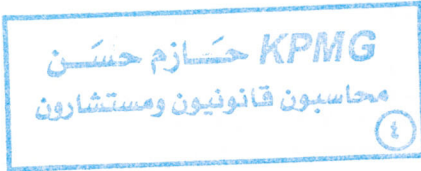
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

حاتم عبد المنعم منتصر

سجل مراقبي الحسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٢٥)

KPMG حازم حسن



القاهرة في ٤ مارس ٢٠١٨

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إيضاح	الأصول
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	الأصول غير المتداولة
١ ٩٩٨ ٨٧٤ ٨٣٠	٢ ٠٠١ ١٦٠ ٢٥٦	(٥)	استثمارات في شركات تابعة
-	٩ ٤٣٢ ٣٤٩		مدفوعات تحت حساب استثمارات
-	١ ٢٣٦ ٥٩٣		أصول ضريبة مؤجله
١ ٩٩٨ ٨٧٤ ٨٣٠	٢ ٠١١ ٨٢٩ ١٩٨		إجمالي الأصول غير المتداولة
الأصول المتداولة			
١٤ ٩٦٢ ٩١٢	٥ ٥٢٨ ٤٩٨	(٦)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١ ٢٩٣ ٧٩٨ ٥١١	١ ٢٧٠ ٣٨٢ ٩٣٦	(٧)	المستحق من أطراف ذوي علاقة (بالصافي)
٣٩٧ ٤٢٣	٤٩٤ ٣٢٤	(٨)	نقدية بالبنوك و الصندوق
١ ٣٠٩ ١٥٨ ٨٤٦	١ ٢٧٦ ٤٠٥ ٧٥٨		إجمالي الأصول المتداولة
٣ ٣٠٨ ٠٣٣ ٦٧٦	٣ ٢٨٨ ٢٣٤ ٩٥٦		إجمالي الأصول
حقوق الملكية			
١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	(٩)	رأس المال المصدر والمدفوع
٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	(١٠)	احتياطي قانوني
١ ١٥٣ ٦٠٥ ١٨٥	١ ١٥٦ ٠٤٧ ١٩٠	(١١)	احتياطيات أخرى
٩٦٠ ٩٠٨ ٦٥١	٩٦٠ ٩٠٨ ٦٥١		الأرباح المرحلة
-	(٧٠٣ ١١٤)		صافي (خسارة) العام
٣ ٢٧٥ ٢٨٥ ٨١٨	٣ ٢٧٧ ٠٢٤ ٧٠٩		إجمالي حقوق الملكية
الإلتزامات المتداولة			
-	١ ٩٣٩ ٧٠٧		ضرائب الدخل
-	٥ ٤٩٥ ٩٦٨	(١٣)	مخصصات
٢٢ ٥٩١ ٦٤٢	-	(١٢)	قروض
١٠ ١٥٦ ٢١٦	٣ ٧٧٤ ٥٧٢	(١٤)	دائون وأرصدة دائنة أخرى
٣٢ ٧٤٧ ٨٥٨	١١ ٢١٠ ٢٤٧		إجمالي الإلتزامات المتداولة
٣ ٣٠٨ ٠٣٣ ٦٧٦	٣ ٢٨٨ ٢٣٤ ٩٥٦		إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

رئيس مجلس الإدارة والعضو

د. رؤوف غبور

رئيس القطاعات المالية وعضو مجلس الإدارة

مصطفى أحمد المهدي

المدير المالي للمجموعة

عباس السيد

"تقرير مراقب الحسابات مرفق"

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

<u>2016</u>	<u>2017</u>	إيضاح
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
77 284 977	68 108 869	تحميل المصاريف على الشركات التابعة
(65 046 377)	(66 851 262)	مصروفات إدارية
12 238 600	1 257 607	أرباح النشاط
(12 238 600)	(1 257 607)	تكاليف تمويلية
-	-	صافي نتائج أعمال العام قبل ضرائب الدخل
-	(703 114)	(15) ضرائب الدخل - الجارية
-	(703 114)	صافي (خسارة) العام بعد ضرائب الدخل
-	(0.0006)	(16) نصيب السهم الأساسي في الخسائر

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016	2017	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	(703 114)	صافى (خسارة) العام بعد ضرائب الدخل
-	(703 114)	اجمالى بنود (الخسارة) الشاملة بعد الضرائب

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

بيان	رأس المال المصدر والمدفوع	إحتياطي قانوني	إحتياطيات أخرى	الأرباح المرحلة	صافي (خسارة) العام	الإجمالي
	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	1 094 009 733	66 762 249	1 134 942 268	965 786 795	(4 878 144)	3 256 622 901
محول إلي الأرباح المرحلة	-	-	-	(4 878 144)	4 878 144	-
القيمة العادلة لأسهم نظامي الأثابة والتحفيز	-	-	18 662 917	-	-	18 662 917
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	1 094 009 733	66 762 249	1 153 605 185	960 908 651	-	3 275 285 818
صافي خسارة العام	-	-	-	-	(703 114)	(703 114)
القيمة العادلة لأسهم نظامي الأثابة والتحفيز	-	-	2 442 005	-	-	2 442 005
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	1 094 009 733	66 762 249	1 156 047 190	960 908 651	(703 114)	3 277 024 709

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016	2017	إيضاح
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
-	-	صافي نتائج أعمال العام قبل ضرائب الدخل
تسويات		
9 111 983	156 578	القيمة العادلة لأسهم نظامي الأثابة والتحفيز *
11 696 933	1 122 190	فوائد مدينة
-	5 495 968	مخصصات
541 667	135 417	استهلاك تكاليف تدبير تمويل
21 350 583	6 910 153	
التغير في:		
20 852 497	9 434 414	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
56 869 034	23 415 575	المستحق من أطراف ذوي علاقة
7 336 822	(6 381 644)	دائنون وأرصدة دائنة الأخرى
106 408 936	33 378 498	التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
(4 878 144)	-	ضرائب الدخل المدفوعة
101 530 792	33 378 498	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من ((المستخدمة في))أنشطة التمويل		
-	(9 432 349)	المدفوع تحت حساب الاستثمار
(11 696 933)	(1 122 190)	فوائد مدينة - مدفوعة
(90 909 305)	(22 727 058)	قروض - مدفوعات
(102 606 238)	(33 281 597)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(1 075 446)	96 901	صافي التغير في النقدية
1 472 869	397 423	النقدية في أول العام
397 423	494 324	النقدية في نهاية العام

(8)

المعاملات الغير نقدية

* تم أستبعاد مبلغ 2.285.426 جنيه مصري من استثمارات في شركات تابعة يتمثل في القيمة العادلة لنظام أسهم الأثابة والتحفيز الممنوحة للعاملين في الشركات التابعة.
الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

1- نبذة عن الشركة

- تأسست شركة جى بى أوتو "شركة مساهمة مصرية" في 15 يوليو 1999 طبقاً لأحكام القانون 159 لسنة 1981، وتم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم 3422 القاهرة.
- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2007 تمت الموافقة على تغيير اسم الشركة ليصبح جى بى أوتو بدلاً من جى بى كابيتال للتجارة والتأجير التمويلي، وقد تم التأشير في السجل التجاري لتعديل اسم الشركة بتاريخ 23 مايو 2007.
- يقع مقر الشركة الرئيسي في المنطقة الصناعية ابو رواش ك 28 طريق مصر إسكندرية الصحراوي، جمهورية مصر العربية.
- تقوم الشركة بتجارة وتوزيع وتسويق جميع وسائل النقل بما في ذلك النقل الثقيل والنصف نقل وسيارات الركوب والأتوبيسات والميني باص والميكروباص والجرارات الزراعية والأوناش والآلات الميكانيكية ومعدات إنهاء وتحريك التربة والموتورات بمختلف أشكالها وأنواعها المصنعة محلياً والمستوردة الجديدة والمستعملة والاتجار في قطع غيارها ولوازمها المصنعة محلياً والمستوردة والاتجار في إطارات وسائل النقل والمعدات بجميع أنواعها المصنعة محلياً والمستوردة. والتصدير وبيع المنتجات والبضائع المستوردة والمحلية بالنقد أو بالأجل أو التأجير التمويلي.
- المساهمين الرئيسيين في الشركة هم د/ رؤوف غبور وعائلته وقد بلغت مساهمتهم مجتمعين 60,6% في 31 ديسمبر 2017.
- تم اعتماد القوائم المالية المستقلة من مجلس إدارة الشركة بتاريخ 4 مارس 2018.

2- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

- أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015 الصادر بتاريخ 9 يوليو 2015 والمعمول به اعتباراً من أول يناير 2016 والقوانين ذات العلاقة.

3- عملة التعامل والعرض

- يتم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري، والتي تمثل عملة التعامل والعرض للشركة.

4- استخدام التقديرات والافتراضات

- يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه. يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

قياس القيم العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

4- استخدام التقديرات والافتراضات (تابع)

أ- قياس القيم العادلة (تابع)

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً أو والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه. أو استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

شركة جى بى أوتو (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

5- استثمارات في شركات تابعة

البيان	نسبة المساهمة	2017	2016
شركة أر جي إنفستمينت	99.99%	1 003 306 970	1 002 414 830
الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "إيتامكو"	9%	223 818 521	222 425 235
شركة المورا	99.99%	60 000	60 000
شركة جي بي جلوبال	100%	773 973 515	773 973 515
شركة جي بي للإطارات	0.5%	1 250	1 250
		2 001 160 256	1 998 874 830

تم تبويب الاستثمارات في الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "إيتامكو" ضمن الاستثمارات في شركات تابعة حيث تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها أن هذه الشركة مملوكة مباشرة بنسبة 9% لشركة جى بى أوتو ونسبة 90% بطريق غير مباشر عن طريق الشركات التابعة.

تم تبويب الاستثمارات في شركة جي بي للإطارات ضمن الاستثمارات في شركات تابعة حيث تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها أن هذه الشركة مملوكة مباشرة بنسبة 0,5% لشركة جى بى أوتو ونسبة 99% بطريق غير مباشر عن طريق الشركات التابعة.

6- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2017	2016	
436 166	17 000	دفعات مقدمة
2 641 343	2 280 893	الخصم تحت حساب الضريبة
1 394 620	297 438	مصروفات مدفوعة مقدما
367 292	9 680 638	نظام الأتابة والتحفيز
689 077	2 686 943	أرصدة مدينة أخرى
5 528 498	14 962 912	

7- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

أرصدة الأطراف ذات العلاقة موضحة بالبيان التالي:

<u>2016</u>	<u>2017</u>	<u>مستحق من أطراف ذات علاقة</u>
2 154 546 447	2 216 618 427	شركة أر جي إنفستمينت
9 370 991	9 249 007	شركة جي بي جلوبيال
1 066 789	1 107 578	شركة جى بى للتأجير التمويلي
20 707	-	شركة درايف للتخصيم
-	3 474	شركة جى بى كابيتال
-	8 458	شركة تاير اند مور
-	20 433	شركة ريدى بارتس
130	10 600	آخري
2 165 005 064	2 227 017 977	

مستحق إلى أطراف ذات علاقة

813 834 939	797 217 443	الشركة الدولية للتجارة والتسويق (ايتامكو)
10 657 425	86 482 330	شركة إلمورا
1 012 113	961 094	شركة هرم للنقل و التجارة
43 770 139	60 137 527	الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر)
1 478 569	1 875 086	شركة هرم للنقل السياحي
-	9 551 028	شركة غبور للتجارة العالمية والمناطق الحرة اسكندرية
453 368	410 533	شركة بان أفريكان ايجيبت للزيوت
871 206 553	956 635 041	
1 293 798 511	1 270 382 936	الصافي

- قامت الشركة بإبرام عقد بتاريخ 26 ديسمبر 2006 بين الشركة وشركاتها التابعة والزميلة في مجموعة شركات غبور على أساس أن جميع الشركات مملوكة لمجموعة واحدة من المساهمين كما أن بينهم معاملات تجارية متعددة. وقد أتفق جميع أطراف العقد المتمثلة في كافة الشركات التابعة والزميلة على أن يتم في نهاية كل سنة مالية إجراء تسوية للحسابات المشتركة بينهم والناجمة عن تعاملاتهم عن طريق المقاصة بين إجمالي المبالغ المستحقة لكل طرف لدى الأطراف الأخرى وإجمالي المبالغ المستحقة عليه لصالح كافة الأطراف الأخرى، على أن يتم إظهار الرصيد الناتج عن المقاصة بميزانية كل طرف سواء كان الرصيد دائن أو مدين على أن يتم اتخاذ المركز المالي في كل فترة كأساس لإجراء المقاصة والتسوية بين كافة الشركات.

- وبناء على ما سبق قامت الشركة بإجراء مقاصة بين المبالغ المدينة المستحقة من الشركات التابعة والزميلة في 31 ديسمبر 2017 والمبالغ الدائنة المستحقة على الشركات التابعة والزميلة في ذات التاريخ وكانت نتيجة المقاصة رصيد مدين بمبلغ 1 270 382 936 جنيه مصري مستحق من باقي شركات المجموعة.

- قامت الشركة خلال العام بإجراء بعض المعاملات مع أطراف ذات علاقة تتمثل في تحويلات نقدية وخدمات أخرى مرتبطة بالنشاط، كما قامت الشركة خلال العام بسداد مبلغ 31 655 894 جنيه مصري مرتبات لأعضاء الإدارة العليا بالشركة.
- وفيما يلي بيان وطبيعة وقيمة أهم المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال العام:

المستحق إلى أطراف ذوي العلاقة

الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر) شركة تابعة تحويلات نقدية صادرة 16 367 388

أخرى

تقوم الشركة بتحميل شركة آر جي إنفستمينت وشركاتها التابعة بجزء من مصروفاتها الإدارية والبيعية والتسويقية وقد بلغ ذلك الجزء الذي تم تحميله خلال العام مبلغ 68 108 869 جنيه مصري حتى 31 ديسمبر 2017 (مقابل مبلغ 77 284 978 جنيه مصري حتى 31 ديسمبر 2016).

8- نقدية بالبنوك والصندوق

<u>2016</u>	<u>2017</u>	
8 304	47 169	نقدية بالصندوق
389 119	447 155	حسابات جارية لدى البنوك
397 423	494 324	

9- رأس المال المصدر والمدفوع

- يبلغ رأس مال الشركة المرخص به 5 مليار جنيه مصري (خمسة مليار جنيه مصري) .
- يبلغ رأس المال المصدر و المدفوع 1 094 009 733 جنيه مصري موزعاً علي عدد 1 094 009 733 سهم قيمته الاسمية واحد جنيه للسهم (جنيه واحد لكل سهم) .
- بتاريخ 31 أغسطس 2014 قرر مجلس الإدارة وفقاً لتفويض الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2013 الموافقة بالأجماع علي زيادة رأس مال الشركة المصدر بالقيمة الاسمية في حدود رأس المال المرخص به و ذلك بمبلغ 6 444 645 جنية مصري مقسمة إلي 6 444 645 سهم بقيمة اسمية واحد جنية مصري للسهم تخصص بالكامل لنظامي الإثابة و التحفيز المطبقين في الشركة ليصبح رأس المال المصدر بعد الزيادة مبلغ و قدرة 135 337 545 جنية مصري مقسمة علي عدد 135 337 545 سهم بقيمة اسمية واحد جنية مصري، وقد سددت هذه الزيادة بالكامل تمويلاً من رصيد الاحتياطي الخاص وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

طرح خاص (زيادة رأس المال)

بتاريخ 4 فبراير 2015 قررت الجمعية العامة غير العادية الموافقة علي زيادة رأس مال الشركة المرخص به من 400 مليون جنيه مصري إلي 5 مليار جنيه مصري و كذلك زيادة رأس مال الشركة المصدر من 135 337 545 جنيه مصري إلي 1 095 337 545 جنيه مصري بزيادة قدرها 960 000 000 جنيه مصري مقسم علي عدد 1 095 337 545 سهم قيمة كل سهم واحد جنيه مصري (بالإضافة إلي مصاريف إصدار قدرها 1 قرش كل سهم) وذلك، علي أن تخصص هذه الزيادة بالكامل لصالح قدامي المساهمين كل منهم بنسبة نصيبه في رأس مال الشركة المصدر مع الموافقة علي تداول حق الاكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي علي أن يتم سداد قيمة الزيادة في رأس مال الشركة المصدر إما نقداً و/ أو عن طريق استخدام الديون النقدية المستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة بحسب نسبة مساهمته.

- هذا وقد تم الاكتتاب في هذه الزيادة بمبلغ 958 672 188 جنية مصري (مبلغ 473 225 502 جنية مصري نقداً ومبلغ 485 446 686 جنية مصري تمويلاً من الحساب عن طريق الحساب الجاري الدائن للمساهمين) مقسمة على عدد 958 672 188 سهم بواقع 1 جنيه مصري للسهم ليصبح رأس المال المصدر والمسدد بالكامل بعد الزيادة 1 094 009 733 وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ 31 مايو 2015.

10- احتياطي قانوني

2017	2016
66 762 249	66 762 249

احتياطي قانوني

- طبقاً لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 والنظام الأساسي للشركة يتم تجنيب نسبة 5% من صافي أرباح العام لحساب الاحتياطي القانوني. ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي ما يوازي 50% من رأس المال المصدر. ومتى نقص الاحتياطي عن ذلك تعين العودة الى الاقتطاع.

- تم ترحيل علاوة الإصدار إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص طبقاً لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 بناءً على اعتماد الجمعية العامة العادية في 29 مارس 2008.

علاوة إصدار الأسهم

تتمثل علاوة إصدار الأسهم في الفرق بين المبلغ المدفوع والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة ويخصم منها مصروفات الإصدار وتم ترحيل علاوة الإصدار إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص طبقاً لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 بناءً على اعتماد الجمعية العامة العادية في 29 مارس 2008.

2017	2016
1 067 164 887	1 067 164 887

علاوة إصدار

11- احتياطات أخرى

- تتمثل الاحتياطات الأخرى فيما تم تحويله من علاوة الإصدار طبقاً لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981.

<u>احتياطي القيمة العادلة لأسهم</u>	<u>علاوة إصدار</u>	<u>الإجمالي</u>
<u>حوافز نظامي الإثابة والتحفيز</u>	<u>(احتياطي خاص)</u>	
86 440 298	1 067 164 887	1 153 605 185
2 442 005	-	2 442 005
88 882 303	1 067 164 887	1 156 047 190

الرصيد في 1 يناير 2017

القيمة العادلة لأسهم نظامي الإثابة والتحفيز

الرصيد في 31 ديسمبر 2017

12- القروض

بتاريخ 27 مارس 2014 تم توقيع عقد تمويل متوسط الأجل بحد أقصى 250 مليون جنيه مصري بين شركة جى بى أوتو ش.م.م وبنك مصر وكفيل متضامن كل مما يلي:

- شركة أر جي إنفستمنت ش.م.م.
- الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية (إيتامكو) ش.م.م.
- الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر) ش.م.م.
- شركة هرم للنقل والتجارة ش.م.م.
- شركة هرم للنقل السياحي ش.م.م.
- شركة غبور للتجارة العالمية بالمناطق الحرة - الإسكندرية ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- وذلك بغرض سداد الرصيد القائم من السندات وأية فوائد مستحقة عليها في تاريخ السداد و/ أو إعادة تمويل كل أو جزء من قيمة قسط واحد من أقساط السندات التي قام المقترض بسدادها قبل تاريخ الإقفال المالي.
- وبفائدة تساوي سعر عائد الكوريدور للقرض المعلن من البنك المركزي المصري في تاريخ التسعير مضافا إليه نسبة إضافية سنويا على رصيد التمويل.
- ويتم سداد رصيد التمويل للبنك على أحد عشر (11) قسطا ربع سنوي متساوية، يستحق قسط السداد الأول منها في 2014/9/30 ويستحق قسط السداد الأخير منها في 2017/3/31

<u>2016</u>	<u>2017</u>	
22 727 059	-	رصيد القرض
(22 591 642)	-	يخصم: الجزء المتداول
(135 417)	-	يخصم: رصيد تدبير التمويل
-	-	الجزء طويل الأجل بعد خصم تكلفة الحصول عليه

13- مخصصات

<u>2016</u>	<u>2017</u>	
-	5 495 968	مخصصات

تتعلق المخصصات بمطالبات متوقعة من أطراف أخرى فيما يتعلق بأنشطة الشركة. لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة، نظراً لأن الإدارة تعتقد بأن قيمها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الهيئات والجهات. وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات سنوياً وتعديل المبلغ المخصص وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع هذه الجهات.

14- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

<u>2016</u>	<u>2017</u>	
19 076	28 577	مصلحة الضرائب
237 658	199 953	دائنون
6 613 955	164 700	مصرفات مستحقة
3 285 527	3 381 342	أرصدة دائنة أخرى
10 156 216	3 774 572	

15- مصروف ضرائب الدخل

<u>2016</u>	<u>2017</u>	
-	(1 939 707)	ضرائب الدخل الجارية
-	1 236 593	ضرائب مؤجلة - أصول
-	(703 114)	ضرائب الدخل عن العام - (مصروف)

16- نصيب السهم الأساسي من الربح / (الخسائر)

- حيث أنه لا يوجد حساب توزيع مقترح، فقد تم تحديد صافي الربح على أساس صافي ربح العام بدون خصم حصة العاملين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة في توزيعات الأرباح.
- يحتسب نصيب السهم الأساسي في (الخسارة) بقسمة صافي خسارة العام (كما هو موضح بالفقرة التالية) على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال العام.

2016	2017	
-	(703 114)	صافي (خسارة) العام
1 094 009 733	1 094 009 733	متوسط عدد الأسهم
-	(0.0006)	نصيب السهم الأساسي في (الخسائر)

17- الموقف الضريبي

أولاً : ضريبة شركات الأموال:

- تخضع الشركة لضريبة شركات الأموال طبقاً للقانون رقم 91 لسنة 2005 وجدير بالإشارة انه تم تعديل سعر الضريبة من 25% إلى 22.5% على الأرباح الضريبية وذلك بموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 96 لسنة 2015 والصادر بتاريخ 20 أغسطس 2015.
- يتم تقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وبانتظام إلى مأمورية الضرائب المختصة " مأمورية ضرائب كبار الممولين".

ثانياً : ضريبة المبيعات / القيمة المضافة:

- سجلت الشركة بضرائب المبيعات بتاريخ 2006/12/12 تحت رقم تسجيل 153-176-200 مأمورية ضرائب مبيعات فيصل، وتقوم الشركة بتقديم إقرارات ضريبة المبيعات بصورة منتظمة.
- تم فحص السنوات من 2008 / 2013 ولم ينتج عن الفحص أي التزامات ضريبية وتم استخراج خطاب بما يفيد ذلك من المأمورية.

ثالثاً : ضريبة كسب العمل :

- تم خصم الضريبة شهرياً ويتم توريدها لمصلحة الضرائب بانتظام .
- تم الانتهاء من الفحص عن الفترة من 2013/2007 وتم الطعن على النموذج وجارى الانتهاء من اللجنة الداخلية.

رابعاً : ضريبة الخصم :

- تم سداد المدة الرابعة عن عام 2017 ولا توجد أي خلافات ضريبية.

خامساً : ضريبة الدمغة :

- تقوم الشركة بالالتزام بأحكام قانون ضريبة الدمغة ويتم توريدها في المواعيد القانونية.
- لم يتم طلب فحصها حتى الان .

18- إدارة المخاطر المالية

18-1 عناصر المخاطر المالية

- تتعرض الشركة نتيجة لأنشطتها المعتادة إلى مخاطر مالية متنوعة. وتتضمن هذه المخاطر مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر أسعار العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر تأثير أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة)، وأيضاً مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
- تهدف إدارة الشركة إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.
- لا تستخدم الشركة أي من الأدوات المالية المشتقة لتغطية أخطار محددة.

أ- مخاطر السوق

1- مخاطر أسعار العملات الأجنبية

- تتعرض الشركة لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف نتيجة أنشطتها المختلفة وبصفة رئيسية الدولار الأمريكي. وينتج خطر أسعار العملات الأجنبية من التعاملات التجارية المستقبلية والأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية القائمة في تاريخ الميزانية وكذلك صافي الاستثمارات في كيان أجنبي.

2- مخاطر الأسعار

- لا يوجد لدى الشركة استثمارات في أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين مسجلة ومتداولة في أسواق المال وبالتالي فهي غير معرضة لخطر التغير في القيمة العادلة للاستثمارات نتيجة تغير الأسعار.

3- مخاطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة

- تتعرض الشركة لمخاطر القيمة العادلة الناتجة من تقييم سندات دائنة طويلة الأجل والتي تستحق بفائدة ثابتة.

ب- مخاطر الائتمان

- ينشأ خطر الائتمان نتيجة وجود نقدية وودائع لدى البنوك وكذلك مخاطر الائتمان المرتبطة بالمورعين وتجار الجملة والأفراد المتمثلة في حسابات العملاء وأوراق القبض، ويتم إدارة مخاطر الائتمان للشركة ككل.
- بالنسبة للبنوك فإنه يتم التعامل مع البنوك ذات التصنيف الائتماني العالي والبنوك ذات الملاءة المالية العالية في حالة عدم وجود تصنيف ائتماني مستقل.

ج- مخاطر السيولة

- تتطلب الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة الاحتفاظ بمستوى كافي من النقدية وإتاحة تمويل من خلال مبالغ كافية من التسهيلات الائتمانية المتاحة. ونظراً للطبيعة الديناميكية للأنشطة الأساسية، فإن إدارة الشركة تهدف إلى الاحتفاظ بمرونة في التمويل من خلال الاحتفاظ بخطط ائتمانية معززة متاحة.

18-2 إدارة مخاطر رأس المال

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية. وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال.
- للمحافظة على أفضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة بتغيير قيمة التوزيعات المدفوعة للمساهمين أو تخفيض رأس المال أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال الشركة.
- تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي القروض إلى إجمالي رأس المال ويتمثل صافي القروض في إجمالي الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى والاقتراض مخصصاً منها النقدية وما في حكمها. ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية بالشركة كما هو موضح في الميزانية المستقلة بالإضافة إلى صافي القروض.

- وفيما يلي نسبة صافي القروض إلى حقوق الملكية في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2016:

2016	2017	
22 727 059	-	قروض
10 156 216	3 774 572	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(397 423)	(494 324)	(يخصم): النقدية
32 485 852	3 280 248	صافي القروض
3 275 285 818	3 277 024 709	حقوق الملكية
0.01	0.001	نسبة صافي القروض إلى حقوق الملكية

تقدير القيمة العادلة

- يفترض أن تقارب القيمة العادلة القيمة الاسمية ناقصاً أي تسويات ائتمانية مقدرة للأصول المالية والالتزامات المالية ذات تواريخ الاستحقاق لأقل من سنة. ولأغراض الإفصاح، يتم استخدام أسعار الفائدة المتاحة للشركة للأدوات المالية المشابهة وذلك لخصم التدفقات النقدية المستقبلية التعاقدية لتقدير القيمة العادلة للالتزامات المالية.

- لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة، فإن الشركة تستخدم العديد من الطرق وتضع الافتراضات المبنية على أحوال السوق في تاريخ كل ميزانية. تستخدم أسعار السوق وأسعار المتعاملين للأداة المالية أو لأداة مشابهة وذلك للديون طويلة الأجل. تستخدم الأساليب الأخرى، مثلاً لقيمة الحالية المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك لتحديد القيمة العادلة لباقي الأدوات المالية وفي نهاية العام كانت القيمة العادلة للالتزامات غير المتداولة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية لها.

19- السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية المستقلة:

19-1 المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تاريخ المعاملة. الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ القوائم المالية. يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة. وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر: الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر). الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة. أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

19-2 الاستثمارات في شركات تابعة

يتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة باستخدام طريقة التكلفة حيث يتم إثبات الاستثمارات في الشركات التابعة بتكلفة الاقتناء مخصصاً منها الاضمحلال في القيمة. ويتم تقدير الاضمحلال لكل استثمار على حده ويتم إثباته في قائمة الدخل. والشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

3-19 الاضمحلال

الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- إخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية، تتضمن الأدلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

1- الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبياً يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معاً.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الشركة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح أن الخسائر الفعلية من الأرجح أن تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الأصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الشركة أنه لا يوجد احتمالات حقيقية لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فإنه يتم إعدام القيمة ذات العلاقة.

إذا انخفضت لاحقاً قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الأرباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصصا منها أية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لاداء دين مبنية كمتاحة للبيع في أية فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدوث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الأرباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الأرباح أو الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأي استثمار في أداة حقوق ملكية مبوبة كمتاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية.

2- الأصول غير المالية:

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (المخزون، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم إجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معا إلي أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

19-4 إيجار تشغيلي

يتم توزيع إجمالي المدفوعات عن عقود الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر على مدار فترة العقد. ويتم تحميل قائمة الدخل عن الفترة بنصيبها من الإيجار على أساس التوزيع الزمني طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

19-5 الأدوات المالية

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع. تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية أخرى.

أ- الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالقروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقد في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقد لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقوم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول، على أن تعترف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي أما بالتخلص منه أو إلغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، فقط عندما تمتلك الشركة حالياً الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية أما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

ب- الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقاً إلى الأرباح أو الخسائر.

ج- الالتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويه كالالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الآخر يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة مخصصاً منها أي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

19-6 النقدية وما في حكمها

- يتم عرض أرصدة بنوك سحب على المكشوف ضمن القروض والسلفيات كجزء من الالتزامات المتداولة في الميزانية.
- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها النقدية بالخرينة والودائع تحت الطلب لدى البنوك وأذون الخزينة التي لا تزيد مدة استحقاقها عن ثلاث أشهر من تاريخ الإيداع.

19-7 رأس المال

أ- الأسهم العادية:

تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية. ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (24) "ضرائب الدخل".

ب - إعادة شراء وإعادة إصدار الأسهم العادية (أسهم خزينة):

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية. الأسهم المعاد شرائها يتم تصنيفها كأسهم خزينة وعرضها مخصصة من حقوق الملكية. عند بيع أو إعادة إصدار أسهم الخزينة، يتم الاعتراف بالمبلغ المحصل كزيادة في حقوق المساهمين والفائض أو العجز الناتج عن المعاملة يتم عرضه ضمن علاوة الإصدار.

19-8 مزايا العاملين

أ- مزايا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بمزايا العاملين قصيرة الأجل كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالمبلغ المتوقع دفعه كالالتزام عندما يكون لدى الشركة التزام قانوني أو ضمني لدفع هذا المبلغ كنتيجة قيام العامل بتقديم خدمة سابقة، ويمكن تقدير الالتزام بدرجة يعتمد بها.

ب- المدفوعات المبنية على أسهم

يتم الاعتراف بالقيمة العادلة (في تاريخ المنح) لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية كمصروف، وكزيادة مقابلة في حقوق الملكية أثناء فترة الاستحقاق. ويتم تعديل المبلغ المعترف به كمصروف ليعكس عدد المنح التي تكون الخدمات ذات العلاقة وشروط الأداء متوقع استيفائها، بحيث يكون المبلغ المعترف به في النهاية قائماً على أساس عدد أدوات حقوق الملكية الممنوحة التي استوفت شروط الخدمة ذات العلاقة وشروط الأداء غير السوقية في تاريخ الاستحقاق.

وبالنسبة لمنح أدوات حقوق ملكية بشروط عدم الاستحقاق، يتم قياس القيمة العادلة (في تاريخ المنح) لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية لتعكس تلك الشروط ولا يوجد تعديل لاحق للاختلافات بين النتائج المتوقعة والمحقة.

ج- مزايا الاشتراك المحدد

يتم الاعتراف بالتزامات نظم مزايا الاشتراك المحدد كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً كأصل إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدي. تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم 79 لسنة 1975. يساهم العاملون وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة بالأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق.

د- مزايا إنهاء الخدمة

تعترف الشركة بمزايا إنهاء الخدمة كمصروف في أحد التاريخين التاليين أيهما يأتي أولاً، عندما لا يعد بإمكان الشركة إلغاء عرض تلك المزايا أو عندما تعترف الشركة بتكاليف إعادة الهيكلة. وعندما لا يكون من المتوقع أن يتم تسوية المزايا بكاملها خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية فإنه يجب خصمها بمعدل خصم - قبل الضرائب - لتعكس القيمة الزمنية للنقود.

19-9 المخصصات

- تحدد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام. الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.

- يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عند وجود مطالبات قانونية ضد الشركة وبعد الحصول على الاستشارات القانونية الملائمة.

- الاعتراف بالمخصصات الأخرى عند وجود مطالبات متوقعة من أطراف أخرى فيما يتعلق بأنشطة الشركة وذلك وفقاً لأخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

19-10 تحقق الإيراد

تتمثل الإيرادات في القيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام متضمناً النقدية وأرصدة المدينون التجاريون وأوراق القبض الناشئة عن بيع بضائع أو تأدية خدمة من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة وغير متضمنة ضرائب المبيعات أو الخصومات أو التخفيضات.

يتم الاعتراف بالإيراد عندما يمكن قياسه بدقة يعتمد عليها وعندما يكون المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بعملية البيع إلى الشركة، وعندما تتحقق شروط أخرى خاصة بكل نشاط من أنشطة الشركة على النحو الموضح لاحقاً. لا يعتبر قيمة الإيراد قابلة للقياس بدقة إلا إذا كانت كافة الالتزامات التعاقدية قد تم الوفاء بها. وتبنى الشركة تقديراتها على أساس النتائج التاريخية أخذه في الاعتبار نوعية العملاء ونوعية المعاملات والترتيبات الخاصة بكل منهما.

أ - إيرادات الفوائد

تثبت إيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمني باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال وعند وجود اضمحلال في الرصيد المدين الناتج عن الاعتراف بالفائدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى القيمة المتوقع تحصيلها.

ب - إيراد التوزيعات

تثبت إيرادات توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلامها.

19-11 ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة.

1- ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

2- الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. فيما عدا ما يلي:

- الاعتراف الأولي بالشهرة،

- أو الاعتراف الأولي بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(1) ليست تجميع الأعمال.

و(2) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق الموقته القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق الموقته.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

19-12 توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح في القوائم المالية المستقلة في العام التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات.

19-13 الأرقام المقارنة

يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.